مشروع

منظمة المرجعية الشيعية

آية الله العظمى السيد رضا حسيني نسب

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن مذهب التشيع ، الذي هو مدرسة الإسلام الأصيل، نشأ منذ صدر الإسلام بهدي الرسول الأعظم محمد بن عبد الله (ص)، ومن خلال تقديم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع) كخليفته بلافصل.

ولأول مرة، سمّى نبي الإسلام الحبيب (ص) أتباع أمير المؤمنين (ع) بـ"الشيعة".

وقد نقل **جلال الدين السيوطي**، أحد علماء أهل السنة المشهورين، عن رسول الله صلى الله عليه و آله

وسلم في كتابه **"الدر المنثور"** أنه أشار الى علي بن أبي طالب و قال:

"والذي نفسي بيده ان هذا و شيعته لهم الفائزون يوم القيامة".

(الدر المنثور، تأليف جلال الدين السيوطي، المجلد السادس، في تفسير الآية السابعة من سورة البينة «**الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية**»).

الانتشار السريع للمذهب الشيعي في العالم

ان أهل التشيع في الصدر الأول من الإسلام كانوا

يشكلون مجموعة محدودة من المهاجرين والأنصار، وعلى رأسهم شخصيات بني هاشم ومجموعة من كبار الصحابة مثل سلمان وأبي ذر و مقداد وخباب بن أرت وأمثالهم. .

و لكن على الرغم من وقوع هجمات عنيفة عبر تاريخ التشيع لتدمير هذا المذهب و أتباعه، إلا أن عظمة التشيع و أتباع أهل البيت عليهم السلام تتزايد يوما بعد يوم في الأرجاء المختلفة من العالم، واليوم يعترف الخبراء بهذه الحقيقة، بل يصرح بعض ملوك العرب بخطورة ما يسمي بالهلال الشيعي، الذي يضم البحرين، وشرق الجزيرة العربية، وإيران، والعراق،

وجمهورية أذربيجان، ولبنان، و أن هذا المذهب سوف يؤسس هيمنة جديدة في العالم المعاصر، وبرز قوة الطائفة الشيعية العظيمة إلى الواجهة.

(الهلال الشيعي)

ورغم عدم وجود إحصائيات دقيقة لعدد الشيعة في العالم، إلا أن الخبراء يقدرون أن أكثر من خمسة وعشرين بالمائة من المسلمين حول العالم هم من

الشيعة، وباعتبار أن عدد المسلمين الحالي في العالم يزيد عن مليار و 800 مليون مسلم، فإن حوالي 400 مليون من مسلمي العالم يتبعون المذهب الشيعي.

إن المسلمين الشيعة يعيشون في معظم دول العالم، إلا أن العدد الأكبر منهم يعيش في دول الشرق الأوسط مثل إيران والعراق وباكستان واليمن وأفغانستان وأذربيجان والبحرين ولبنان وغيرها.

وقد وصل نمو الطائفة الشيعية في العقود الأخيرة إلى درجة أنها تمكنت من إقامة حكومات شيعية في بعض الدول المهمة في الشرق الأوسط مثل إيران والعراق،

وتنظيم قوى شعبية كبيرة ومؤثرة في بعض الدول الأخرى.

قيادة العالم الشيعي عبر التاريخ

أتباع مذهب الشيعة بحسب الدلائل العقلية و النقلية يعتقدون بأن الإمام وخليفة النبي (ص) هو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع)، والأئمة المعصومون من بعده هم خلفاء رسول الله (ص).

و بناأ على هذا، فإن القائد الحقيقي للشيعة حالياً هو إمام العصر، الحجة بن الحسن المهدي (عجّله الله).

في زمن الغيبة الكبرى، حيث يُحرم عامة الشيعة من الوصول الى الإمام الحجة، أصبح الفقهاء الصالحون والأتقياء مرجعا وملجأ للشيعة، و ذلك بأمر القادة المعصومين، بما فيهم الإمام الثاني عشر عليه السلام.

وطوال تاريخ الإسلام والتشيع، حمل الفقهاء الصالحون والأتقياء المسؤولية المذكورة على عاتقهم، وحاول كل منهم، بناء على مقتضيات الزمان والمكان، إيصال سفينة التشيع و أتباع أهل البيت الى ساحل النجاة.

*****

ضرورة التطورفي النظام المرجعي

ومن الواضح أن أساليب الإدارة في أي مجتمع يجب أن تتحول وتتحسن بما يتوافق مع مقتضيات العصر وبما يتلائم مع التطورات المستمرة في المجتمع.

على سبيل المثال، فإن أسلوب إدارة بلدة صغيرة ذات عدد محدود من السكان قبل عشرة قرون، يختلف كثيرا عن أسلوب إدارة بلد ضخم ذي ظروف سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية معقدة في العصر الحاضر.

والآن، مع الاعتراف بالتغيير والتحول الكبير الذي حدث في المجتمع الشيعي كماً ونوعاً، إلى حد أن هذا المجتمع العالمي الضخم يضم مئات الملايين من المسلمين على وجه الأرض في العصر الراهن، فهل يمكن أن يقال بأن نفس الأسلوب الذي كان يستخدم قبل ألف سنة لإدارة شئون أتباع أهل البيت (ع) ومرجعية الشيعة، ينبغي استخدامه في العصر الحاضر لإدارة شؤون قيادة هذا المجتمع العظيم؟

في العصور الماضية، وبسبب سيطرة الأعداء الغاشمين و اعتدائات حكام الجور من الأمويين والعباسيين وغيرهم من الحكومات الظالمة تجاه حركة الشيعة

وزعمائهم، لم تتمكن الطائفة الشيعية من تشكيل منظمة شاملة ومتماسكة على المستوى العالمي.

ولذلك فإن فقهاء الشيعة، ونظراً للمضايقات في زمانهم وتفادياً لغضب الحكام الظالمين وهجوم أعداء الشيعة، اقتصروا على تنظيم أتباعهم بشكل محدود ومؤقت في حدود "البيوت" لمراجع الشيعة.

إن المجتمع الشيعي في العالم قد تطور في العصر الحالي من فئة صغيرة إلى تعداد سكاني ضخم يبلغ مئات الملايين، ومن ناحية أخرى، إمكانية تنظيم مؤسسة عالمية و شاملة لكل الشيعية متاحة، وليس هناك خوف من إنشاء مثل هذا التنظيم.

و بناأ على هذا، لا يُقبل أي عذر لعدم الارتقاء بمستوى تنظيم المرجعية الشيعية من مرحلة «البيوت» إلى مرحلة «التنظيم العالمي».

اليوم، يدرك عامة الشيعة، وخاصة النخب والمثقفون منهم، ضرورة التحول والتطور في نظام مؤسسة القيادة الشيعية، لتحسين التواصل بين الجاليات الشيعية في العالم و بين القيادة الدينية المتماسكة و المستمرة لأتباع أهل البيت عليهم السلام، وفقا للمعايير العصرية العالمية.

في هذه الرسالة الموجزة،نقدم رؤية عامة كخطة شاملة لتأسيس منظمة المرجعية الشيعية العالمية. و نرجو أن

يزداد ثراء هذا المشروع بآراء المفكرين والعلماء، وخاصة الفقهاء الكرام وخبراء الشيعة في المجالات العلمية والدينية.

*****

هل النظام الفعلي يلبي متطلبات العصر الراهن؟

كما تم توضيحه فإن النظام السابق لمؤسسة المرجعية الشيعية قد تحقق كحد أدنى من التنظيم في زمان ومكان معينين، إثر ضغوط سياسية من قِبَل أعداء التشيع ومعارضتهم لإنشاء منظمة شيعية عالمية و شاملة وفقا للمعايير المتطورة.

نقد النظام الموجود

ويعتمد هذا النظام، الذي لا يزال مستمرا حتى اليوم، على الميزات التالية:

أ- محورية الفرد، وضياع الخبرات والتجارب

بما أن المحور الأساسي لهذا التنظيم هو شخص المرجع، فيتم إيجاد التنظيم المذكور عندما يصل ذاك الشخص إلى مرتبة المرجعية، ولكن عندما يتوفى ذاك الشخص، يزول هذا التنظيم أيضا، كأنه لم يكن شيئا مذكورا.

لذلك، فإن استمرارية بيت المرجع تعتمد على حياة شخص المرجع، وسوف ينهار هذا التنظيم بعد وفاته.

ومن أبرز عيوب هذا النظام أن مسؤولي بيت المرجع ووكلاءه، وبعد سنوات من التدريب و كسب الخبرة و معرفة الجاليات الشيعية و معالم مجتمعات أتباع أهل البيت عليهم السلام، يتم تجريدهم من صلاحياتهم بوفاة المرجع، و تضيع خبراتهم و تجاربهم الماضية عادتا، لأن المرجع المقبل سيحاول اختيار مسؤولين لبيته من بين أشخاص آخرين، الذين يعرفهم شخصيا ويثق بهم، والحال أنهم أشخاص جدد و يفقدون الخبرات و التجارب اللازمة.

ب- عدم الاستقرار

إن "مركزية الفرد" في أنظمة المرجعيات الحالية تجعلها مؤسسات مؤقتة وعابرة. لأن – عادة - مراجع الشيعية يصلون إلى مقام المرجعية في سن الشيخوخة، وهذا يجعل فترة المرجعية قصيرة. و بينما يحاول المعتمدون للمرجع تحكيم تلك المؤسسة و إيجاد التواصل مع الجاليات الشيعية في العالم، فُجأةً ينهار هيكل التنظيم المذكور بوفاة المرجع، كما تسقط الخيمة برفع عمودها.

و هذا يسبب في عدم تحقق التشكيلات القيادية المستدامة و المستقرة للشيعة، و يمنع من ثبات التواصل و التعارف المستمر بين نظام المرجعية و الجاليات الشيعية المنتشرة في كل أرجاء العالم.

ج - التشتت

الميزة الأخرى لهذه البيوت هي التشتت وعدم وجود اتصال و تنسيق منظم بينها. وعلى الرغم من الجهود المبذولة من أجل التعاون والعلاقات الشاملة بين المؤسسات المذكورة، إلا أنه بسبب عدم وجود معايير موحدة وراسخة، لم يتم إضفاء الطابع المؤسسي على التماسك التنظيمي اللازم فيما بينها.

وهذا يؤدي إلى تشتت القوى الشيعية وعدم تنسيق الأنشطة التنظيمية والمتماسكة في المجتمع الشيعي بأكمله في العالم. بل وقد شهدنا في بعض الأحيان، مواجهة بعض مؤيدي أو مسؤولي بعض "البيوت" لبعضها الآخر. وعلى الرغم من أن هذه الحالات ليست واسعة النطاق، إلا أنها يمكن اعتبارها عقبات أمام وحدة وتماسك المجتمع الشيعي في العالم.

د- عدم الضمان في مصير الأموال الشرعية

خلال حياة المرجع، الأصل الأولي هو أنه مع وجوده و بإشرافه الشخصي ، تتم الأمور المالية وفق أحكام

الشرع، و تُحمل على الصحة.

و أما بعد وفاة المراجع، فرغم أنه في بعض الحالات، لم يبق معهم مال من الحقوق الشرعية، ولكن في بعض الحالات الأخرى، تبقى في حساباتهم مبالغ ضخمة من أموال الخمس و الوجوهات التي استلمها بيت المرجع من الشيعة. و رغم أنه في بعض الأحيان، قام وراث المرجع و أقاربه بتأدية الأمانة وتسليم المبالغ المذكورة إلى مراجع آخرين أو الحوزات العلمية، لكن للأسف، في بعض الحالات، يرفض الورثة السببيون والنسبيون للمرجع المتوفى تسليم مبالغ ضخمة من الأموال الشرعية المتبقية في حسابات البيوت إلى المراجع

الآخرين أو الحوزات العلمية ، بل تولوا أمرها بأنفسهم لأسباب مختلفة.

و ما يزيد من المشاكل هو عدم وجود نظام تفتيش مستقل وشامل للتعامل مع الشؤون المالية الموجودة في حسابات البيوت بعد وفاة المراجع، لضمان صحة ومشروعية صرف باقي الأموال المذكورة في الموارد الشرعية.

وهو ما جعل الكثير من الشيعة يفقدون الثقة في مصير إرسال أموالهم الشرعية إلى تلك البيوت، لعدم حصولهم على الضمان اللازم لمصير الأموال الشرعية الضخمة التي تبقى في الحسابات بعد وفاة المرجع.

ومما زاد من هذه المخاوف، هي الشبهات المتعلقة بإساءة معاملة بعض أقارب بعض المراجع، وحدوث خلافات مالية بين الورثة بعد وفاتهم.

النتيجة

وبناء على ما شرحنا، فمن الواضح أن التنظيم المسمى بمؤسسة "البيوت" الذي تم إنشاؤه وفقا لمتطلبات الزمن الماضي، على الرغم من أنه قد يكون مبررا في تلك الفترة الزمنية المحددة، ولكن في العصر الحاضر، ينبغي إعادة النظر فيه ويجب تقديم خطة جديدة لمنظمة المرجعية الشيعية وفقا للمعايير العلمية

الحديثة و الشفافية المالية، بحيث تتم إزالة نقاط الضعف في التنظيمات القديمة من جهة، والحفاظ على التجارب و الخبرات اللازمة في مجال إدارة وتنظيم منظمة عالمية و شاملة بما يتناسب العصر الحالي، لتقديم خدمات راقية لكل الشيعة على النحو الأمثل.

ويجب أن تكون خطة إصلاح نظام المرجعية بحيث يتم الحصول على النتائج التالية:

1. ضمان الاستقرار والتماسك في منظومة القيادة الدينية لشيعة العالم.

2. حل المشاكل المالية للمحتاجين والمؤسسات الخيرية الشيعية بشكل متوازن في جميع مدن ودول العالم.

3. الشفافية المالية وإنشاء مؤسسات رقابية وإعلامية لضمان صحة التداول المالي للمرجعية الشيعية.

4. الاستجابة المستمرة والشاملة للاحتياجات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية لشيعة العالم.

توضيح:

وتعتبر الخطة التي سيتم تقديمها بمثابة المرحلة الأولى لإصلاح مؤسسة المرجعية الشيعية.

وفي مراحل أخرى يمكن إضافة أمور تخصصية أكثر في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية و القضايا المستحدثة، مما يشكل تطورا

كبيرا في الاستجابة للاحتياجات الفكرية المتزايدة لدى الشيعة في العالم.

*****

الأصول العامة لمنظمة المرجعية

نبدأ الكلام عن نظام المرجعية بحديث شريف عن الإمام أمير المؤمنين (ع) الذي - بعد أن أوصى بالتقوى - يدعو أبناءه وشيعته إلى النظم والانضباط في شؤونهم ويقول:

"اوصيكما و جميع ولدى و اهلى و من بلغه كتابى، بتقوى الله، ... و نظم امركم ".

ومن هذه الفقرة من وصية الإمام علي (ع) يتبين أن من أهم اهتمامات ذلك الإمام هو تنظيم أمور الطائفة الشيعية من بعده.

وعلى الرغم من هذه الأوامر من أمير المؤمنين و زعيم الشيعة، فهل يجدر أن تتفوق المجتمعات الإنسانية الأخرى على الشيعة في ترتيب مجتمعها بأساليب علمية ومعاييير متطورة و حديثة؟

الأهداف العامة

أهم الأهداف الأساسية لإنشاء تنظيم المرجعية الشيعية هي على النحو التالي:

1. تطور نظام القيادة الدينية والفكرية لعالم التشيع بناءً على مقتضيات معاصرة لمجتمعات أتباع أهل البيت (ع) في العالم وبما يتناسب مع التغيرات والتوسع

الذي يشهده المجتمع الشيعي الكبير في الوقت الحاضر والعصور المقبلة.

2. تعزيز دور الطائفة الشيعية في المعادلات الدولية، من أجل الدفاع عن حقوق أتباع أهل البيت في العالم.

3. إيجاد تنسيق أكبر بين الموارد الفكرية والمالية لزعماء الشيعة، من أجل تحسين نظام التعامل مع احتياجات ومشاكل أتباع أهل البيت (ع) في جميع البلدان.

4. الاستفادة بشكل أفضل من الخبراء والمتخصصين بتطوير مؤسسات متناثرة وعابرة إلى منظمة متماسكة ومستدامة، ومنع هدر تجاربهم وخبراتهم.

5. إرساء الانضباط المالي في تحصيل موارد الخزينة الشيعية، بما يضمن سلامة نظام التداول المالي لأتباع أهل البيت (ع) و الشفافية المالية بالنسبة للحقوق الشرعية.

6. توسيع دائرة نفوذ المرجعية الشيعية في العالم أجمع.

7. التماسك والتوازن في الأنشطة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للشيعة في مختلف البلدان ومنع التكرار غير الضروري.

8. تحقيق تطلعات مثقفي ونخب العالم الشيعي في ظل التطور التنظيمي لقيادة أتباع أهل البيت عليهم السلام.

الخصائص العامة للمنظمة

ومن أجل تطوير التنظيم الحالي، يجب أن يشتمل تنظيم المرجعية الشيعية المقبلة على الميزات التالية:

أ. مركزية التنظيم (عوضا عن محورية الفرد) في القيادة العليا بإشراف المراجع العظام.

ب. - مراعاة وجهة النظر الفقهية لكل واحد من المراجع في أنشطة التنظيم المذكور فيما يتعلق بإنفاق الأموال و رعاية أتباعهم و مقلديهم.

ج. رعاية أركان المديرية و قواعدها بمعنى عملية الاستخدام الفعال والكفء للموارد والقوى في التخطيط والتنظيم وتعبئة الإمكانيات والتوجيه

والرقابة المستمرة، من أجل تحقيق أهداف المنظمة، وفي إطار نظام القيم المقبولة.

د. الجدارة والاستخدام الأمثل للخبراء والمتخصصين الشيعة في مختلف أقسام المنظمة، مع مراعاة جميع الاحتياجات الفكرية والثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

هـ. وجود نظام دقيق للتفتيش الإداري والمالي بناءً على أحدث الإنجازات العلمية المعاصرة.

و. مركزية التنظيم في أهم الحوزات العلمية الشيعية، وانتشار فروعه في الدول الأخرى، مع مراعاة التماسك والتنسيق الدقيق بين التنظيم المركزي وفروعه.

ز. التوزيع العادل والمتوازن للموارد و المرافق المتاحة بين المناطق الشيعية حول العالم على أساس الاحتياجات والأولويات من خلال الاستناد إلى الآراء الفقهية للمرجعيات الدينية في كل عصر.

ح. تنظيم امور الوكلاء وحاملي الإجازات للرقابة والإشراف على أدائهم وتصميم وتنفيذ نظام إداري ومالي دقيق بالنسبة لهم من أجل خلق النظام والانضباط في مجال استلام ودفع الأموال الشرعية ومعالجة مشاكل الشيعة في كل مكان، وإبلاغ تقارير عملهم إلى المراجع و منظمة المرجعية.

ط. تنظيم الرسوم الشهرية الدراسية لطلبة الحوزات العلمية في مختلف البلدان بناءً على تقييم الاحتياجات وبطريقة منسقة ودقيقة وعادلة، وفي الوقت نفسه، توضيح هوية وخصائص الجهات المسؤولة عن الدفع.

ي. التخطيط للقيام بدور فعال وحكيم في مختلف الساحات الإقليمية والدولية، من أجل الدفاع عن حقوق الشيعة في العالم، في ظل تطوير وتعزيز منظمة المرجعية.

*****

التنظيم المركزي لمنظمة المرجعية

يعتبر التنظيم المركزي لمنظمة المرجعية القلب النابض للمنظمة المذكورة. وعلى هذا الأساس، ينبغي مناقشته والتحقيق فيه بعناية وحكمة مع مراعاة كافة الاعتبارات الشرعية والقانونية اللازمة.

موقع التنظيم المركزي

ومن أجل السماح للمرجعيات الشيعية بمراقبة نشاطات منظمة المرجعية، ينبغي إنشاء تنظيمها المركزي في أهم الحوزات الشيعية الموجودة حالياً في

مدينتي قم والنجف، بطريقة تتم بها مراعاة القواعد واللوائح ومعايير الإدارة والمراقبة الموحدة في كلا المركزين، ومراعاة التواصل الفعال و المستمر بينهما.

استقلالية منظمة المرجعية

يعمل التنظيم المركزي فقط تحت إشراف المراجع، ولا يحق لأي حكومة التدخل في الشؤون و النشاطات و الصلاحيات القانونية لمنظمة المرجعية.

فروع المنظمة

ويمكن لمنظمة المرجعية إنشاء فروع لها في دول أخرى

حسب احتياجات الطائفة الشيعية ومع مراعاة القوانين و أحوال الأنظمة ذات الصلة.

ويجب أن تعمل هذه الفروع تحت الإشراف المباشر للتنظيم المركزي وليس لها استقلالية و لا صلاحيات الا التي يسندها لها التنظيم المركزي.

إدارة التنظيم المركزي

تتم إدارة التنظيم المركزي تحت الإشراف المباشر للممثلين الرسميين للمراجع .

والمرجع في هذا المقال يشير إلى من تتوفر فيه الشروط التالية:

1. إثبات الاجتهاد المطلق.

2. استيفاء شروط المرجعية الأخرى كالتقوى وعدم الانحراف في العقيدة و الأخلاق ونحو ذلك.

3. إصدار الرسالة العملية والإجابة على الاستفتائات، بما يثبت التصدي للمرجعية.

4. وجود عدد كبير من المقلدين والمتابعين.

الملاحظة الأولى: يمكن للجمعية العمومية للتنظيم المركزي والتي تتكون من الممثلين الرسميين للمراجع وضع القوانين و الوائح الداخلية في مجال شروط

وخصائص شرعيه لمعرفة المراجع اللاحقين في المستقبل و الاعتراف بهم.

الملاحظة الثانية: تفاصيل أركان التنظيم المركزي والتي سنشير إلى صياغتها في الفصل التالي يجب أن تتم الموافقة عليها من قبل ممثلي المراجع في أول اجتماعات الجمعية العمومية، ورفعها إلى المراجع للموافقة عليها.

*****

الشؤون المالية لمنظمة المرجعية

ستقوم إدارة التنظيم المركزي بفتح حساب مصرفي مستقل لكل واحد من المراجع، والذي سيكون تحت إشراف ممثليهم في التنظيم المركزي، ويجب أن تتم الموافقة على كافة المقبوضات والمدفوعات من قبل المراجع و ممثليهم. وفي الوقت نفسه، يجب على هيئة الرقابة والتفتيش في منظمة المرجعية الإشراف على صحة ذلك الحساب وسلامة تداوله المالي.

بعد وفاة أي مرجع، يتم نقل الأموال المتبقية في حسابه إلى حساب منظمة المرجعية و يتم صرفها برأي ممثلي

المراجع الآخرين بحسب المقررات الشرعية لسد احتياجات فقراء الشيعة والمراكز الخيرية بما فيها الحوزات العلمية.

ملاحظة: التفاصيل المتعلقة بمصادر الدخل والنفقات والمدفوعات ونفقات المنظمة ستأتي في الفصول القادمة.

*****

أركان منظمة المرجعية

الأركان الأساسية لمنظمة المرجعية الشيعية في بداية تأسيسها هي:

أ. الجمعية العامة.

ب. مجلس الأمناء

ج. اللجنة التنفيذية.

د. هيئة التفتيش.

هـ. فروع المنظمة.

ملاحظة: يمكن للجمعية العمومية في المستقبل أن تضيف أجزاء أخرى إلى المخطط التنظيمي لمنظمة المرجعية.

الجمعية العامة

• يتم تشكيل الجمعية العمومية لمنظمة المرجعية من الممثلين الرسميين لمراجع الشيعة.

• تتم اجتماعات الجمعية العمومية بشكل رسمي بحضور ما لا يقل عن ثلثي ممثلي المراجع.

• تكون موافقات الجمعية العمومية قانونية بأغلبية أصوات ثلثي الحاضرين على الأقل في اجتماعات الجمعية.

• يقع اختيار أعضاء مجلس الأمناء ومراقبي الحسابات المالية والأمين العام و أعضاء اللجنة التنفيذية ورؤساء فروع المنظمة على عاتق الجمعية العمومية.

• يجب عقد اجتماعات الجمعية العمومية مرة واحدة على الأقل كل شهرين. وإذا لزم الأمر وبإخطار مسبق من رئيس الجمعية العمومية، سيتم عقد هذه الاجتماعات في فترات أقصر.

الملاحظة الأولى: كأعضاء في الجمعية العامة، من الضروري أن يحضر ممثلو المراجع اجتماعاتها الرسمية بانتظام للتعبير عن آراء موكليهم (و هم المراجع) أثناء الموافقة على تشريع القوانين واللوائح.

الملاحظة الثانية: في حالة انحصار المرجعية في شخص واحد وإجماع الشيعة على مرجعيته، فإن التنظيم المذكور يدار من قبل ذاك المرجع ومن يمثله في إطار القوانين المصوبة و مراقبة المفتشين الموجودين.

• يتم انتخاب المتحدث الرسمي باسم الجمعية العمومية، والذي يتولى تنظيم وإدارة اجتماعات الجمعية العمومية، عن طريق التصويت المباشر

لأعضاء الجمعية العمومية للفترة التي تحددها الجمعية المذكورة.

• للمتحدث باسم الجمعية العمومية أن يختار مساعدين لإدارة اجتماعات الجمعية المذكورة.

• يجب أن تتم الموافقة على النظام الداخلي للجمعية العمومية من قبل أعضاء الجمعية العمومية.

مجلس الأمناء

• تختار الجمعية العمومية خمسة أشخاص كأعضاء رئيسيين وثلاثة أشخاص كأعضاء بدلاء و احتياطيين لمجلس الأمناء لمدة سنتين.

ملاحظة: إذا كان عدد ممثلي الهيئة في الجمعية العمومية مساوياً لعدد أعضاء مجلس الأمناء أو أقل، فإنهم هم أنفسهم أعضاء مجلس الأمناء.

واجبات مجلس الأمناء هي:

1. تلقي وتجميع المشاريع و القوانين المقترحة لعرضها على اجتماعات الجمعية العمومية للمنظمة للموافقة عليها.

2. إبلاغ موافقات الجمعية العمومية إلى اللجنة التنيفيدية لتنفيذها.

3. الإشراف على حسن تنفيذ المصوبات من قبل اللجنة التنفيذية وفروع المنظمة، ورفع تقرير أعمالها إلى الجمعية العمومية.

4. مراقبة وضبط الأداء المالي للمنظمة من قبل هيئة التفتيش، وإعداد التقرير المالي السنوي لعرضه على الجمعية العمومية.

5. القيام بكافة التصرفات العقارية الخاصة بالمؤسسة بعد موافقة الجمعية العمومية.

• يتم انتخاب مسؤول وأمين سر مجلس الأمناء من بين أعضائه بأغلبية أصوات أعضاء مجلس الأمناء لمدة سنة واحدة.

• في حالة استقالة أو وفاة أو سفر دائم أو عزل أحد الأعضاء الرئيسيين في مجلس الأمناء، يتم شغل مكانه بأحد الأعضاء البدلاء الاحتياطيين.

• إذا تبين عدم أهلية عضو من أعضاء مجلس الأمناء خلال فترة عملهم، يجوز للجمعية العامة عزل ذاك الشخص بأغلبية الأصوات،.

الملاحظة الأولى: لا يتمتع مجلس الأمناء بالاستقلالية في الموافقة على الأمور المتعلقة بإدارة المنظمة.

الملاحظة الثانية: لا يحق لمجلس الأمناء التدخل في الشؤون التنفيذية الخاصة باللجنة التنفيذية وفروع

المنظمة، ولكن تجب عليه المراقبة و إبلاغ الجمعية العمومية بنتيجة مراقبته.

اللجنة التنفيذية

• يتم انتخاب الأمين العام وعضوين آخرين في اللجنة التنفيذية (المحاسب وأمين السر) من قبل ممثلي المراجع، الذين يشكلون أعضاء الجمعية العمومية لمدة سنتين.

• يعتبر اللجنة التنفيذية الذراع التنفيذي للجمعية العمومية للتنظيم المركزي ولا يملك أي صلاحية خاصة بها للمداخلة في قرارات الجمعية العمومية أو تغييرها.

• يجب على اللجنة التنفيذية تقديم مشاريع القوانين المقترحة إلى مجلس الأمناء لتجميعها وعرضها على الجمعية العمومية.

• يجب أن تتلقى اللجنة التنفيذية الأوامر واللوائح التنفيذية من مجلس الأمناء بعد موافقة الجمعية العمومية عليها.

• يجب على اللجنة التنفيذية رفع تقرير عملها و أعمال فروع منظمة المرجعية في المجالات الإدارية والمالية وغيرها، بشكل منتظم وضمن الإطار الزمني القانوني، إلى مجلس الأمناء للمراقبة والرقابة وعرضها على الجمعية العمومية.

• يقع على عاتق اللجنة التنفيذية إبلاغ أحكام التعيين من الجمعية العمومية الى رؤساء فروع المنظمة بعد تصويبها في الجمعية العمومية، وإخطار القرارات التنفيذية للجمعية العمومية للفروع المذكورة، ومراقبة أداء الفروع ورفع تقارير عن أنشطتها إلى مجلس الأمناء.

• تتم الموافقة على النظام الداخلي للجنة التنفيذية من قبل الجمعية العمومية.

هيئة التفتيش

• تنتخب الجمعية العمومية ثلاثة مفتشين لمنظمة المرجعية لمدة سنتين.

• يقوم المفتشون، بعد انتخابهم من قبل الجمعية العمومية، باختيار أحد أعضائهم رئيساً لهيئة التفتيش.

واجبات هيئة التفتيش هي:

1. تنظيم أمور هيئة التفتيش بناء على لائحتها التنفيذية المعتمدة من الجمعية العمومية.

2. الإشراف والرقابة الصارمة على الشؤون المالية والإدارية للمنظمة على كافة مستويات مجلس الأمناء و اللجنة التنفيذية وفروع المنظمة.

3. تقديم التقرير الكامل للتفتيش على الأجهزة المذكورة مباشرة إلى الجمعية العامة ضمن الإطار الزمني المقرر والقانوني.

توضيح: لا يحق لهيئة التفتيش التدخل في مهام مجلس الأمناء واللجنة التنفيذية وفروع المنظمة، ولكن يجب عليها تحذيرهم في حالة وجود مخالفات مالية، وكذلك رفع المخالفات مباشرة إلى الجمعية العمومية .

*****

فروع المنظمة

• يتم إنشاء فروع للمنظمة في المناطق الأخرى بناء على طلب المجلس التنفيذي من خلال مجلس الأمناء بعد موافقة الجمعية العمومية.

• كما يتم انتخاب رؤساء الفروع بنفس الطريقة، وذلك عن طريق التصويت المباشر في الجمعية العمومية.

• يتم وضع اللوائح الداخلية الخاصة بتكوين وإدارة الفروع من قبل الجمعية العمومية لمنظمة المرجعية .

• فروع المنظمة هي الجهة المنفذة لسياسات وخطط وبرامج التنظيم المركزي لمنظمة المرجعية.

النظام المالي

ينقسم موضوع الشؤون المالية لمنظمة المرجعية إلى قسمين:

1. النظام المالي المستقل لكل مرجع.

2. النظام المالي المتعلق بإدارة منظمة المرجعية.

النظام المالي المستقل لكل مرجع

• كما ذكرنا بإيجاز سابقاً، تقوم منظمة المرجعية بفتح حساب مستقل لكل واحد من المراجع العظام، والذي لن يكون إلا تحت إشراف ذاك المرجع ومندوبه.

• فتح هذا النوع من الحساب هو لتلقي أموال أتباع كل مرجع وصرفها في الأحوال الشرعية تحت إشراف ومسؤولية ذاك المرجع و ممثله.

• أي سحب من الحساب المذكور من قبل منظمة المرجعية يخضع لإذن وموافقة ذاك المرجع أو ممثله الرسمي.

• في مجال دفع الرسوم الدراسية لطلاب الحوزة بعد موافقة المرجع، يتم استخدام أسلوب منسق وموحد، بحيث تكون هوية جهة الدفع واضحة من جهة، ومن جهة أخرى، يتم احترام و كرامة المتلقين.

• بعد وفاة كل مرجع، يتم صرف جميع الأموال الشرعية الموجودة في حسابه تحت إشراف الجمعية العمومية لمنظمة المرجعية، في الأحوال المقررة شرعاً وبما يتفق مع قواعد المنظمة المذكورة.

النظام المالي المتعلق بإدارة منظمة المرجعية

• لإدارة شؤون المنظمة يتم فتح حساب مشترك تسحب منه المصاريف الإدارية لمنظمة المرجعية.

• سيتم توفير دخل هذا الحساب من مساهمة كل مرجع بالنسبة إلى النفقات العامة للمنظمة وبما يتناسب مع نشاطات المنظمة لذلك المرجع.

• يتم دفع نفقات المنظمة من هذا الحساب بتوقيعين من ثلاثة توقيعات لأعضاء اللجنة التنفيذية.

• يجب أن تتم جميع المقبوضات والمدفوعات بناء على اللوائح التي أقرتها الجمعية العمومية.

• يجب على هيئة التفتيش في المنظمة التفتيش الدقيق والرقابة المستمرة على الملفات المالية وحسابات اللجنة التنفيذية وفروع المنظمة.

*****